من الازر او الوزر ومن اشتقه من واحد منهما قال هو عربي ولم يصرفه للتعريف
ووزن الفعل وهذا الخلاف يشبه الخلاف في آدم وقد تقدم في اوله ان اختيار
الزمخشري فيه انه فاعل كعابر وهنا جرى على ذلك واذا قلنا كونه صفة
على ما قاله الزجاج بمعنى المخطئ او بمعنى المعوج او بمعنى الهرم كما قاله الفراء
والضحاك فيشكل منع صرفه ويشكل ايضا وقوعه صفة للمعرفة وهو نكرة
عن الاول بان الاشكال يندفع بادعاء وزنه على افعل ويمنع حينئذ للوزن والصفة
كاحمر وبابه واما على قول الزمخشري فلا يتمشى ذلك وعن الثاني بانه لا نسلم
انه نعت لابيه حتى يلزم وصف المعارف بالنكرات بل هو منصوب على الذم
او على انه على نية الالف واللام قاله الزجاج والثاني ضعيف لان حذف ال
وارادة معناها اما ان يوثر منع صرف في نحو سحر ليوم بعينه ويسمى عدلا واما ان يوثر بناء
ويسمى تضمينا الا في سحر وامس لانه طويل ليس هذا مقامه ولا يمكن ان يقال
ان آزر امتنع من الصرف كما امتنع سحر اي للعدل عن ال لان العدل يمتنع فيه مع
التعريف وانه لو نعت لعينه بخلاف هذا فانه وصف كما ترى ضعيف ● وقرا ابي بن كعب
وعبد الله بن عباس والحسن ومجاهد رضي الله عنهم في آخرين بضم الراء على انه منادى
حذف حرف ندائه كقوله تعالى يوسف اعرض ● وقوله ليكن زيد صاحبي يخصه
في احد الوجهين اي يا زيد وهذا انما يتمشى على دعوى انه علم واما على دعوى وصفيته
فضعيف لان حذف حرف النداء يقل منها كقولهم اطرق كرا وصاح شمر
● وقرا ابن عباس في رواية اأزرا تتخذ بهمزتين مفتوحتين وزاي ساكنة وراء منونة
منصوبة تتخذ بدون استفهام ولما حكى الزمخشري هذه القراءة لم يسقط همزة
الاستفهام من تتخذ اما على القراءة الاولى فقال ابن عطية مفسرا العامل
اعضدا او قوة ومظاهرة على الله تتخذ وهو من قوله اشدد به ازري اي ظهري وعلى هذا
فيحتمل ازرا ان ينتصب لانه حال او على انه مفعول من اجله اي لاجل المعاونة تتخذ
سحر على ما يساوي باسناده والمعنى اتتخذ اصناما آلهة لاجل القوة والمظاهرة والنحو

ان

ان ينتصب على الحال لانها في الاصل صفة لاصناما فلما قدمت عليها على عاملها
انتصبت على الحال والثالث ان ينتصب على انه مفعول بانه قدم على عامله والاصل
اتتخذ اصناما آلهة ازرا اي قوة ومظاهرة واما القراءة الثانية فقال
الزمخشري هو اسم صنم ومعناه اتعبد ازرا على الانكار ثم قال تتخذ اصناما
آلهة تثبيتا لذلك وتقريرا وهو داخل في حكم الانكار لانه كالبيان له فعلى هذا
ازرا منصوب بفعل محذوف يدل عليه المعنى ونحو قوله وهو داخل في حكم الانكار
يقوي انه لم يقرا اتتخذ بهمزة الاستفهام لانه لو كان معه همزة الاستفهام
لكان مستقلا بالانكار ولم يحتج ان يقول هو داخل في حكم الانكار لانه كالبيان له
● وقرا ابن عباس ايضا وابو اسماعيل الشامي اإزرا بهمزة استفهام بعدها همزة
مكسورة ونصب الراء منونة فجعلها ابن عطية بدلا من واو وانشد ابدلت من الواو
كوساده واساده في وساده ووشاح واشاح وقال ابو البقاء وفيه وجهان احدهما ان
الهمزة الثانية فاء الكلمة وليست بدلا من شيء ومعناها الثقل وجعله الزمخشري اسم
صنم والكلام فيه كالكلام في ازرا المتقدم اعني المعوج والهرم ونحو ذلك ● وقرا الاعمش ازرا
تتخذ بدون همزة استفهام وبكسر الهمزة وسكون الزاي ونصب الراء منونة
والنصب واضح مما تقدم وتتخذ يحتمل ان تكون المتعدية لاثنين بمعنى التصيير وان تكون
المتعدية لواحد لانها بمعنى عمل وعلى الثاني فالتفسير اياه كان يعملها ويصنعها
والجملة الاستفهامية في محل نصب بالقول وكذلك قوله اني اراك واراك يحتمل ان
تكون العلمية وهو الظاهر فيتعدى لاثنين وان تكون بصرية وليس بذاك
في ضلال حال وعلى كلا التقديرين متعلق بمحذوف الا انه في الاول في محل
الكلام وفي الثاني فضلة ● ومبين اسم فاعل من ابان لازما بمعنى ظهر ويجوز ان يكون من المتعدي
والمفعول محذوف اي مبين كفرهم لاهل العلم وعلى هذا فقول ابن عطية ليس
بالفعل المتعدي المنقول من بان بمعنى ظهر وجعله الحوفي من المخطئ
لهم مبالغة في التضاعف وهو المفهوم من قوله اراكهم في ضلال مبين قوله